الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.22

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
20 December 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بارنويل (نائب الرئيس) ..... (غيانا)

فيما بعد: السيد جومالا (نائب الرئيس) ..... (إندونيسيا)

فيما بعد: السيد بارنويل (نائب الرئيس) ..... (غيانا)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية

(أ) الأعمال التجارية والتنمية

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

(ب) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-61920 (A)
0161920

(ز) تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥

البند ٩٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع)

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

في غياب السيد سيشاس دا كوستا (البرتغال)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بارنويل (غيانا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (A/56/358 و A/C.2/56/3)

(أ) **الأعمال التجارية والتنمية (A/56/403 و A/56/442)**

(ب) **التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/56/139)**

١ - **السيد سزيريميتا** (شُعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن الأعمال التجارية والتنمية (A/56/442) وقال إن تحقيق أهداف إعلان الألفية مهمة شاقة. ونظرا لأن معظم الناتج المحلي الإجمالي العالمي ينتجه الآن القطاع الخاص، لا يمكن تحقيق ذلك بدون المشاركة النشطة لقطاع الأعمال. وعليه فإن التقرير يعالج مسألتين رئيسيتين: ما الذي ينبغي عمله لضمان تنمية المشاريع في العالم، وما الذي ينبغي عمله للتأكد من أن قطاع الأعمال يتصرف بطريقة تتسم ''اجتماعيا بالمسؤولية''.

٢ - ويبرز التقرير الاتجاهات العالمية في تنمية المشاريع، والسمات الرئيسية لتنظيم المشاريع، والجوانب الرئيسية لتمويل أصحاب المشاريع. ويحدد التقرير أيضا المسائل الهامة المتصلة بتنمية المشاريع، مثل حقوق الملكية، واكتساب المعرفة، والإطار التنظيمي، والإدارة الرشيدة.

٣ - ويقدم التقرير آراء حول مسؤولية قطاع الأعمال، بما في ذلك مبادرة الأمين العام فيما يتعلق بالاتفاق العالمي، ويناقش المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال بوصفها اختيارا اقتصاديا ''شبه عقلاني''. ويؤكد التقرير أيضا دور الرأي العام، ويبرز الاتجاهات الراهنة للمناقشة الجارية حول الطرق التي تتسم اجتماعيا بالمسؤولية لتصريف الأعمال التجارية.

٤ - ولا يزال حجم المهمة والدور الحاسم الذي يلعبه قطاع الأعمال في النمو الاقتصادي وفي تشكيل الإطار العام للتنمية البشرية يجعلان موضوع التقرير ذا صلة بإجراء المزيد من الدراسة والمناقشة. وما زالت المشكلة معقدة للغاية. وبينما يحاول التقرير التصدي لبعض الجوانب، يبدو أنه من الضروري إمعان التفكير في الموضوع وإجراء مزيد من التحليل. والأمانة العامة مستعدة للقيام بدراسة متعمقة وجمع وتحليل أفضل الممارسات المتصلة بالمسائل ذات الأهمية التي أثارتها الدول الأعضاء. ويبدو أن إصلاح القوانين وإدارة الشركات مواضيع ناشئة تستحق اهتماما خاصا.

٥ - **السيدة فرويدنشوس - راخل** (الممثلة الخاصة والمديرة العامة المساعدة لشؤون الأمم المتحدة - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢) (A/56/139)، وقالت إن الصورة الناشئة عن التقرير تؤكد التحديات الكبيرة التي ما زالت تواجه القطاع الإنتاجي في القارة. وإن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا أقل من مساهمته في أمريكا اللاتينية وجنوب وشرق آسيا وإن القيمة المضافة التصنيعية خلال التسعينات سلبية في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا. وإن التنمية الصناعية في أفريقيا مقيدة بسبب البيئة الخارجية والداخلية.

٦ - وإن التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الاقتصادية والصناعية والتي درسها التقرير تتضمن مستويات فقر موهنة، وموارد مالية واستثمارية محدودة، وتكنولوجيات بالية، وعدم توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وقاعدة ضعيفة

للموارد البشرية في أفريقيا، وهياكل أساسية مادية ومؤسسية غير كافية، وحالة المؤسسات الديمقراطية والإدارة الرشيدة.

٧ - وهناك مجالان على ما يبدو حاسمان لتحقيق تصنيع معجل في أفريقيا يتمشى مع متطلبات التنمية المستدامة. وهما الحصول على الطاقة بالإضافة إلى تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيات. وإن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة شرط مسبق لتحقيق التصنيع، وفي سياق تحرير التجارة، وتخفيف القوانين المفروضة على النشاط الاقتصادي والخصخصة الاقتصادية، وتشكيل الكتل التجارية الجديدة، تعتمد قدرة المشاريع التجارية على المنافسة في البلدان الأفريقية إلى حد كبير على ابتكاراتها التكنولوجية، وقدرتها الإدارية. ومعظم البلدان الأفريقية لا تمتلك القدرة اللازمة لتحديد الاحتياجات التكنولوجية الحاسمة، أو اختيار التكنولوجيات، أو أداء المجموعة الكاملة من المهام المرتبطة بالإدارة التكنولوجية وبدورة نقل التكنولوجيا. وعليه يتحتم تطوير وتنفيذ برامج المساعدة التقنية لتعزيز النظم الوطنية للابتكارات؛ وبمساعدة المجتمع المانح، تستطيع اليونيدو أن تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق هذا الهدف.

٨ - ومن المشجع أن المناقشة تتم في إطار المبادرة الأخيرة التي شرعت فيها أفريقيا لتنمية القارة الأفريقية، والمعروفة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونظرا للقيادة القوية التي أبداها الأفريقيون أنفسهم، ينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة على استعداد للاستجابة للأولويات الأفريقية، والعمل، في جملة أمور، على زيادة تقديم الدعم إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في كل من أفريقيا وفي المجتمع الدولي، وإدماج تنفيذ الشراكة الجديدة في عمليات المتابعة الأوسع لإعلان الألفية، وغير ذلك من المؤتمرات ومؤتمرات القمة المقبلة، وتعزيز التنسيق بين الوكالات على الصعيد الإقليمي، وذلك في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعربت الممثلة الخاصة عن أملها في أن يتحقق تصنيع أفريقيا، في إطار الشراكة الجديدة بسرعة أكبر ويحقق نتائج أفضل لشعب أفريقيا وللمجتمع الدولي.

٩ - **السيد كامياب** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن تقرير الأمين العام عن الأعمال التجارية والتنمية (A/56/442) يتضمن مفاهيم وتحليلات مفيدة فيما يتعلق بالفساد ومنع التحويل غير المشروع للأموال ومكافحة وعودة هذه الأموال إلى بلدانها الأصلية. وتستحق هذه الأفكار أن يُنظر فيها نظرة شاملة وينبغي دراستها من مختلف الزوايا.

١٠ - فهناك الآن أدلة قوية تدعم الافتراض القائل بأن نمو الأعمال التجارية والاقتصاد أمران مرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا. وإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعترف بأن قطاع الأعمال يلعب دورا هاما في تعزيز العملية الدينامية للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وينبغي التأكيد على ضرورة إيجاد بيئة تمكينية لقطاع الأعمال من أجل تسهيل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية.

١١ - وتتمثل الأولوية الأولى في هذا السياق في الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وينبغي أن تسهل الأمم المتحدة مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية من خلال دعم المبادئ والمعايير العالمية مثل الصدق والشفافية والمساءلة.

١٢ - وتعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن قلقها البالغ بسبب المشكلات الخطيرة التي يشكلها الفساد، ذلك أن الفساد على أعلى المستويات يمكن أن يعرض للخطر استقرار المجتمعات، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وإن استرداد الأصول التي نُهبت من الاقتصادات الوطنية ونُقلت إلى الخارج ينبغي أن يساعد على حل المشكلة. وهذا من شأنه أن يردع أيضا الفساد من خلال تنبيه المجرمين بأنه لن يسمح لهم بالاستفادة من هذا النهج. وفي الوقت الراهن،

لم يتم إنجاز شيء يذكر على الصعيد الدولي لمساعدة كل بلد من البلدان فيما يبذله من جهود لاسترداد تلك الأصول. والأمم المتحدة ملتزمة بتقديم المساعدة في هذه الحالات.

١٣ - وفي معرض الحديث عن تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢) (A/56/139) قال إن البرنامج لم يحقق النتائج المرجوة منه لعدة أسباب. فما زالت أفريقيا تفتقر إلى الأساسيات لتحقيق تنميتها ولكي تشارك مشاركة فعالة في الاقتصاد العالمي. وإن الربط بين هدفي التصنيع والقضاء على الفقر أمر واضح: فمن أجل خفض الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، ينبغي زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا بنسبة تبلغ حول ٧ في المائة في السنة. ولا يمكن تحقيق هذا ما لم تُبذل جهود من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصادات الأفريقية.

١٤ - ومن الأساسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل، توفير حد أدنى من الموارد الاستثمارية لاستعمالها في القطاع الصناعي. وفي حين أن كثيرا من البلدان الأفريقية اعتمدت سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي، لم يكن رد المجتمع الدولي مشجعا. والاستثمارات ضرورية أيضا في مجال التعليم وفي مجالات أخرى مثل تنمية الموارد البشرية، لا سيما في مجال العلم والتكنولوجيا. وهناك حاجة إلى تطوير وتعزيز القدرة المؤسسية.

١٥ - وسيتوقف نجاح أو فشل كفاح أفريقيا من أجل تحقيق تحول اقتصادي سريع على مدى ارتباط التنمية الصناعية الفعالة بالتنمية الزراعية، ذلك أن أفريقيا تتمتع بمجموعة متنوعة من الموارد الزراعية كثير منها يمكن استخدامه في شكل مواد خام صناعية. ويتعين إجراء مزيد من البحث والتطوير في هذا المجال.

١٦ - وينبغي إعطاء الأولوية للصناعات القائمة على الزراعة في النهج الذي تتبعه اليونيدو في برامجها المتكاملة من أجل تحسين قدرة هذه الصناعات على المنافسة، ولإيجاد أسواق جديدة. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها من خلال توفير الموارد المالية ومن خلال نقل التكنولوجيات، ويجب أن يتعاون المجتمع الدولي استنادا إلى مبادئ الشراكة، والملكية، وتعزيز القدرات الوطنية.

١٧ - **السيد غوفين** (بلجيكا): قال متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا ربما أراد الإرهابيون بمهاجمة مركز التجارة العالمي، مهاجمة فكرة محددة لعالم الأعمال التجارية. ولذلك، ينبغي أن يحارب المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة تلك القوى المتعصبة.

١٨ - واستطرد قائلا إن مسؤولية الأعمال التجارية فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة لم تعد موضع شك. والأمم المتحدة تسير باستحياء ولكن بثبات نحو الاعتراف بالقطاع الخاص، ولا سيما الشركات عبر الوطنية، كجهات فاعلة من حقها السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا بالطبع، يمثل ردا إيجابيا على المناهضين للعولمة الذين يتهمون أحيانا الشركات عبر الوطنية بأنها الأداء المعاكسة التي وراء التدهور الاجتماعي والبيئي. والاتحاد الأوروبي ملتزم بدعوة شركاته إلى الالتزام بالمبادئ التسعة التي ذكرها الأمين العام في مبادرة الاتفاق العالمي. وقد اعترفت بعض الشركات الأوروبية بالفعل بقيمة الاتفاق العالمي، إلا أن أكثر الشركات المتعددة الجنسيات ظلت خارج تلك الحركة العالمية.

١٩ - وبالإشارة إلى تقرير الأمين العام بشأن منع ممارسات الفساد وتحويل الأموال بشكل غير مشروع (A/56/403)،

قال إن الاتحاد الأوروبي يرى أن تعبير ''التحويل غير المشروع'' للأموال ليس صحيحا تماما. ففي كثير من الحالات، تتم عمليات التحويل بشكل مشروع، إلا أن ما هو غير مشروع هو الطريقة التي يتم التحصل بها على الأموال. ولذلك، يرغب الاتحاد الأوروبي في استخدم تعبير ''تحويل الأموال ذات المصدر غير المشروع وإعادة تلك الأموال''. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن استرداد الأموال التي حُولت عن وجهتها، وتحويلها إلى ضحايا الجرائم يمكن أن يساهم في إعادة بناء الثقة السياسية في البلدان التي عانت من فساد واسع النطاق. ومهما كانت القيود العملية والقانونية المتعلقة باستعادة الأموال المستمدة من أعمال الفساد، فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن اتخاذ إجراء مشترك يتسم بالتصميم من جانب المجتمع الدولي يعتبر أساسيا. وأكد في هذا الصدد، على أهمية العمل الذي أنجزته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالفعل في مكافحة غسل الأموال. وقال إن الاتحاد الأوروبي مستعد للمساعدة في بناء قدرات إدارية لاستعادة الأموال غير المشروعة؛ وهو يولي أيضا أولوية لمكافحة الفساد البسيط في الحياة اليومية على المستوى المحلي.

٢٠ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢) أشار عن حق إلى أن النتائج كانت أقل كثيرا من التوقعات. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى إعادة تقييم العمليات المتعلقة بالعقد. وسيوفر الاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، الإطار السليم لتطوير تلك الأفكار داخل الإطار الأوسع الذي تُشكله مبادرات الأمم المتحدة الرئيسية لتنمية أفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢١ - واختتم قائلا إن الاتحاد الأوروبي يُدرك أهمية تنويع الاقتصادات وأهمية قدرتها على المنافسة من أجل تعزيز التنمية المستدامة، ودعا إلى تقديم دعم إضافي لتنفيذ استراتيجيات التصنيع في أفريقيا. كما دعا أيضا إلى إيلاء اهتمام للاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية ورحب بمبادرة تسهيل التجارة التي طرحتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وتهدف تلك المبادرة إلى تشجيع مشاركة البلدان النامية في تلبية احتياجات التجارة الدولية المتعلقة بالتوحيد القياسي للمواصفات ومراقبة نوعية منتجات التصدير. وقد بدأ بالفعل أول برنامج إقليمي في غرب أفريقيا بمساعدة المفوضية الأوروبية. والاتحاد الأوروبي مستعد لتولي مسؤولياته ودعم القارة الأفريقية في جهودها المبذولة من أجل التنمية والتصنيع، الأمر الذي أبداه من قَبل.

٢٢ - **السيد حسن** (باكستان): قال إن ممارسات الفساد تصيب جميع المجتمعات بدرجات متفاوتة، وبتأثير متفاوت. ويعتبر تحويل قادة الفساد للأموال بشكل غير مشروع شكلا مدمرا من أشكال الفساد، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، إذ أنه يعوق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ويفاقم عبء ديونها. كما تُضعف هذه الممارسات من أثر المشاريع الممولة من الخارج وتُضعف البرامج المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر.

٢٣ - وأضاف قائلا إن الجهود الوطنية المبذولة للتصدي للفساد ينبغي أن تعزز بآليات إقليمية وعالمية. تحقيقا لهذه الغاية، أكد قادة بلدان الجنوب، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الحاجة إلى المزيد من التعاون في وضع استراتيجيات وقائية واستحداث وسائل لإعادة الأصول المحولة إلى بلدانها الأصلية. وبالمثل، أبدى القطاع المصرفي الدولي التزامه بتيسير إعادة الأموال لأصحابها الشرعيين. ويعتقد وفده بشدة أن الأمم المتحدة توفر المحفل الملائم للتفاوض بشأن وضع اتفاقية لمنع الفساد وتحويل الأموال بشكل غير مشروع، وسيشارك بفاعلية في مناقشات بشأن هذه المسائل.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتعاون في مجال التنمية الصناعية، فإن كثيرا من البلدان النامية لم تحصد بعد فوائد التنمية الصناعية. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات لمنع تهميش هذه البلدان وأن يكمل جهودها بتعزيز توفير بيئة اقتصادية مواتية، واستثمار أجنبي مباشر وتدفقات مالية خاصة وإتاحة الوصول إلى الأسواق.

٢٥ - واختتم قائلا إن الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بصفة خاصة، تستطيع أن تيسر على نحو ملحوظ عملية التصنيع في البلدان النامية. وتأمل باكستان بشدة أن يدرج التعاون في مجال التنمية الصناعية في المناقشة الأوسع بشأن التعاون الدولي في مجال التنمية.

٢٦ - **السيد أوسي - دانكا** (غانا): قال إن تصور أن تؤدي التنمية الصناعية إلى زيادة الإنتاجية وارتفاع الدخل ما زال مسألة ملحة بالنسبة لأفريقيا. فتأثير التنمية الصناعية على اقتصادات الأفارقة وحياتهم ما زال مع ذلك محدودا إلى حد ما.

٢٧ - وقال مستشهدا بالبيانات الواردة في تقرير الأمين العام (A/56/139)، التي توضح انخفاض نصيب القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، إنه ليس من المستغرب أن يُصبح تحقيق هدف القضاء على الفقر في أفريقيا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ موضع شك. والواقع أن الفقر في القارة في تنام.

٢٨ - وأضاف قائلا إن تقريرا حديثا أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أثار مسألة تأثير تحرير التجارة على بعض البلدان الأفريقية وخلص إلى أن عملية النمو في أفريقيا واهية للغاية. وقد اعترفت أفريقيا بمسؤوليتها الخاصة المتعلقة بتحقيق التصنيع السريع واتخذت خطوات لرعاية القطاع الخاص، وجذب الاستثمار الأجنبي وتنويع القاعدة الاقتصادية إلا أن هناك حاجة للمزيد. وألزمت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا البلدان الأفريقية بتعزيز تطوير البنية الأساسية، والزراعة، وتنويعها وتحويلها إلى صناعات قائمة على الزراعة وإلى الصناعة التحويلية. وتحتاج هذه التدابير إلى أن تُعزز بإجراء على المستوى الوطني كما ينبغي تعزيز الاتجاه نحو الحكم الديمقراطي في القارة وتوسيع نطاقه بحيث يغطي القارة بكاملها.

٢٩ - ومضى قائلا، إن هناك، مع ذلك عقبات خارجة عن سيطرة البلدان الأفريقية، تعيق تحقيق أهداف التصنيع. وإن هناك حاجة ليس فقط لوضع سياسات قائمة على أسس متينة ومتجانسة على المستوى الدولي، بل أيضا لزيادة المساعدة المقدمة لبناء القدرات في مجال تحليل وصياغة السياسات ولتخفيف عبء الديون. ومع ذلك، فإن وجود سياسات قائمة على أسس متينة ليس كافيا. وينبغي، في حالة تنمية القطاع الخاص في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض في جميع أنحاء أفريقيا، حيث يُعتبر إيجاد تمويل طويل الأجل للإقراض بمعدلات تساهلية حاجة ملحة، أن يأتي هذا التمويل من مصادر متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى توسيع الإمكانيات الكامنة في ضمانات الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف، والتمويل المشترك بالإضافة إلى ائتمانات التصدير، لزيادة استخدام الاستثمار الخاص الأجنبي في البلدان ذات الدخل المنخفض. ومن المجالات الأخرى التي يعتبر الدعم الأجنبي هاما فيها التنويع الاقتصادي.

٣٠ - واختتم قائلا إنه لا المسائل ولا الإجراءات المطلوبة جديدة. ولذلك، فإن مهمة المجتمع الدولي هي المساعدة في تهيئة بيئة داعمة للتصنيع في أفريقيا بصورة تحرز مكاسب لجميع الأطراف.

٣١ - **السيد إزاكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن تنمية المشاريع ما زالت تشكل عنصرا هاما من عناصر السياسة الاقتصادية الروسية. ويعمل أكثر من ١٠ في المائة من القوة

العاملة للسكان في الشركات الصغيرة. وتم اعتماد تشريع اتحادي ودعم مقدم من الدولة، من بين تدابير أخرى، لتهيئة مناخ مؤات للتنمية ودعم تنظيم المشاريع الخاصة، وفقا لمفهوم الإصلاح العميق. وتهدف الحكومة، في إطار برنامج تحديث، إلى زيادة تحرير الاقتصاد، آخذة في الاعتبار العوامل الاجتماعية، ومن المتوخى إجراء مزيد من الإصلاح في أنظمة الضرائب والمعاشات التقاعدية والنظام القضائي. وكما ذكر في تقرير الأمين العام (A/56/442)، تعتبر حقوق الملكية واكتساب المعرفة والابتكارات التكنولوجية من بين المواضيع ذات الأهمية الكبرى لتعزيز تنمية تنظيم المشاريع الخاصة في روسيا.

٣٢ - وأضاف أن حكومة الاتحاد الروسي تسلم تماما بأهمية محاربة الفساد والإجرام كشرط أساسي للتنمية الصحية للاقتصاد والمجتمع ككل. وتم اعتماد تشريع ذي صلة بما في ذلك قانون للحد من غسل الأموال. وتدعم روسيا تماما الجهود المبذولة لتعزيز توسيع نطاق التعاون الدولي بما في ذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة، سعيا إلى تعزيز القدرات الوطنية لمنع جميع أشكال الفساد وتحويل الأموال بشكل غير مشروع.

٣٣ - ومضى قائلا إن حكومته لاحظت بارتياح النتائج الإيجابية لإصلاح منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وينبغي دعم الولاية العالمية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها الوكالة المتخصصة الرائدة التي تتعامل مع مشاكل تحديث الإنتاج الصناعي، وبوصفها محفلا عالميا لوضع سياسات تنمية صناعية فعالة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ويتطلع الاتحاد الروسي إلى تعزيز نشاط منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجالات هامة مثل الاستثمار الأجنبي، وتطوير إنتاج سليم بيئيا، والأخذ بالقواعد والمعايير المقبولة دوليا، ونشر المعرفة والتكنولوجيا المتعلقة بعملية التنمية الصناعية.

٣٤ - **السيد هيراتا** (اليابان): قال إن تحقيق الاستقرار السياسي ووجود إطار تنظيمي وإقامة بنية أساسية مادية ثلاثة مقومات أساسية لتهيئة بيئة مواتية للتنمية والحد من الفقر من خلال النشاط الاقتصادي. وأوضح فيما يتعلق بالأمر الأول أن الحفاظ على التواؤم الاجتماعي ونشر روح التسامح عاملان يمكن اعتبارهما شرطين مسبقين لأي شكل من أشكال النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة للأمر الثاني، فإن وضع سياسة مستقرة سليمة للاقتصاد الكلي والصناعة في إطار قانوني وطيد، يمكن للقطاع الخاص أن يعمل خلاله، مسألة عظيمة الأهمية مثلها في هذا مثل إرساء القطاع العام على بنية أساسية مادية يمكن التعويل عليها.

٣٥ - وأضاف أن اليابان تولي أهمية خاصة لتطوير البنية الأساسية الاقتصادية وأنها تدعم جهود البلدان النامية من خلال تقديم المساعدات التقنية والمالية. وقال إن اليابان قد خصصت لهذا المجال خلال السنة المالية ١٩٩٩ ما يربو على ٣٠ في المائة من مساعداتها الإنمائية الرسمية، أي ٤,٤ بلايين دولار بدولارات الولايات المتحدة. وأشار إلى أن الدراسات التي أجريت حول أثر المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من اليابان توضح ما بذلته حكومته من مساهمة إيجابية لبناء صرح الصناعة وتنشيط الأعمال التجارية في بعض بلدان المنطقة. وعلاوة على ما تقدمه اليابان من مساعدات ثنائية في سياق مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي، أوضح أنها تعمل بدأب على توثيق أواصر التعاون مع الحكومات الأخرى ومع المنظمات الدولية في مجال تنشيط التجارة والاستثمارات بين القارتين.

٣٦ - **السيد أويسو** (توغو): أعرب عن إحساسه العميق بخيبة الأمل إذ يلاحظ ما خلص إليه تقرير الأمين العام (A/56/139) من أن نتائج برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢) كانت دون المتوقع. وأشار إلى أن المجتمع الدولي، على كثرة المناشدات التي

وجهت إليه من أجل دعم برنامج العقد، ظل يُركز جُل اهتمامه على مناطق أخرى. وقال إن السؤال الذي ما زال يطرح نفسه هو ما إذا كان سيقدر قط لأفريقيا أن تتحول إلى الصناعة. وأجاب على هذا السؤال بتأكيد أن وفده على ثقة من أن البلدان الأفريقية ستسير على درب التصنيع مهما قل نصيبها من الدعم.

٣٧ - وقال إن وفده قد أحاط علما بتوصيات الأمين العام التي تؤكد أهمية الدور الذي ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم به في تنفيذ برنامج العقد الثاني والتدابير التي يتعين على البلدان الأفريقية أن تأخذها. وأشار إلى أن دفع عجلة الصناعة في أفريقيا مرهون أيضا بالمساعي الرامية إلى تنفيذ المبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمتها المعقود في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١. وذكر أن المبادرة المعروفة أيضا باسم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قد أعدت من أجل تهيئة الأوضاع لإرساء دعائم الحكم الرشيد ومساعدة البلدان على الحصول على الجديد من تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٣٨ - **السيد باليرا** (المكسيك): قال إن وفده متفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام عن منع مكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال بشكل غير مشروع (A/56/403)، من حيث ضرورة إيجاد نهج شامل طويل الأجل من أجل مكافحة الفساد. وقال إن بوسع الشركات الوطنية والأجنبية المساعدة في هذا الشأن بدعم وسائط الإعلام الحرة المستقلة.

٣٩ - وذكر أن حكومته قد اتخذت خطوات لضمان الشفافية والمساءلة في كل ما تتخذه من إجراءات. وأنها في معرض سعيها لمكافحة الفساد تركز على إجراءات وطرائق تقييم مدى انتشار الفساد وإجراء تحقيقات مستقلة نزيهة؛ وتوطيد دعائم نظام فعال للرصد؛ وتحسين الهيكل التشريعي وكذلك التنسيق بين سلطات الدولة الثلاث؛ والتماس التعاون من الممثلين السياسيين الجدد والمجتمع المدني والقطاع الخاص في العمل على مكافحة الفساد. وقال إن الحكومة أذنت خلال عام ٢٠٠١ لـ ١٢٤ منظمة غير حكومية بالعمل في مجال الرصد من أجل تعزيز الشفافية في دوائر الحكومة. وأضاف أن الحكومة أنشأت أيضا نظاما إلكترونيا جديدا لمنع تسرب الفساد إلى معاملاتها في مجال الشراء، وأنها تعمل على توعية المواطنين من أجل المساعدة على منع الفساد.

٤٠ - وأشار إلى أن حكومته ستضاعف من جهودها المبذولة من أجل القضاء على الفساد على الصعيد الوطني وأنها ستواصل المشاركة بدور نشط في المحافل الدولية التي أقيمت من أجل مكافحة الفساد وغسل الأموال ومكافحة اختلاس الأموال وتحويل الموارد بطرق غير مشروعة.

٤١ - **السيد إبراهيم** (نيجيريا): قال إنه ما لم يُتح الحصول على رؤوس الأموال الاستثمارية، فمن المستبعد بشدة أن تحقق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وفورات الحجم؛ فضلا عن أن الفرصة معدومة أمامها للمنافسة مع نظيراتها من مشاريع العالم المتقدم النمو في الأسواق العالمية، وأنه مما يزيد الطين بلة أن يد حكومات البلدان النامية مغلولة بأعباء تسديد الديون الخارجية مما يُضعف قدرتها على تقديم أية مساعدة لمشاريعها التجارية؛ ونتيجة لذلك، فإن ٥٠ في المائة من تلك المشاريع يغلق أبوابه في غضون خمس سنوات من بدء نشاطه.

٤٢ - وذكر أن وفده لا يساوره الشك في أن الأطر التنظيمية الجيدة وانتهاج أساليب الحكم الرشيد واحترام المبادئ الديمقراطية والالتزام بمبدأ تحرير الأسواق، بما في ذلك الخصخصة، شروط أساسية للمشاركة في الاقتصاد المعولم. ولكن رغم أن معظم البلدان الأفريقية اعتنقت كليا تلك

القيم منذ بداية التسعينات، لم يطرأ أي تحسن ملحوظ في مجال تنمية المشاريع التجارية في القارة. ومن الواضح أنه لا يكفي نقل القيم.

٤٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بما دعا إليه تقرير الأمين العام من ضرورة توسيع دائرة المسؤولية الاجتماعية في سلوكيات الشركات. وقال إن الحديث عن ضرورة التوسع في قبول مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس تزيدا، خاصة فيما يتعلق بأنشطة الكثير من الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية، على أنه لا ينبغي ترك أمر المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى إدارات العلاقات العامة فيها. وينبغي للأمم المتحدة أن تضع معيارا عالميا بخصوص المسؤولية الاجتماعية للشركات، يلزم الشركات بأن تتجاوز دورها التقليدي المتمثل في السعي وراء الربح ودفع الضرائب وفتح أبواب العمل أمام الأفراد، وذلك بأن تساهم أيضا في تحقيق الأهداف الاجتماعية العريضة.

٤٤ - ثم التفت إلى مسألة التعاون في مجال التنمية الصناعية، ولاحظ أن العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا انتهى دون أن يطرأ تحسن كبير في الناتج الصناعي لأفريقيا؛ بل إنه من المرجح بالفعل أن ينكمش ذلك الناتج في معظم البلدان النامية خلال السنوات العشر القادمة عما كان عليه في العقد الماضي. ومن ثم أعرب عن أمله في أن تمد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يد العون إلى القارة في تنفيذ استراتيجيات التصنيع المنصوص عليها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٥ - وقال إن نيجيريا قد وعت أن المسؤولية عن تحقيق التنمية فيها تقع في المقام الأول على عاتق حكومتها وشعبها، وإنها وإن كانت لا تزال ملتزمة بشدة بمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد والمساءلة، ستلقى صعوبة متزايدة في مواصلة الوفاء بالتزامها بالسير على درب التنمية بالنظر إلى ضخامة المبالغ المالية التي حولت منها إلى الخارج بطرق غير مشروعة على يد مسؤولين حكوميين سابقين فاسدين. وقال إن الحكومة سعت إلى استرداد تلك الأموال، لكنها وجدت من يقول لها إن استخدام الوسائل القانونية لاسترداد الأموال التي سُلبت من البلدان النامية بشكل غير مشروع يكاد يكون ضربا من المستحيل، وذلك لجملة أسباب من بينها جوانب الاختلاف في التقاليد السياسية والممارسات القانونية. وأكد أنه لا ينبغي أن يكون اختلاف التقاليد السياسية والممارسات القانونية عائقا يمنع الأمم من اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرارات التي اتخذت في إطار جماعي في ساحة الأمم المتحدة. وقال إن الفساد مشكلة دولية خطيرة تقوض دعائم الحكم الرشيد وتهدد الديمقراطية وحقوق الإنسان وتساعد الجريمة المنظمة وتعوق التنمية المستدامة. وقال إن اللجنة ستخل بمسؤولياتها إذا لم تقد مسيرة الجهود الرامية إلى محاربة الفساد والمساعدة على إعادة الأموال التي حولت بأساليب غير مشروعة خارج بلدانها الأصلية. وقال إن خير نَهج هو التفاوض حول وضع اتفاقية ملزمة قانونا تصوغها الأمم المتحدة لمناهضة الفساد وإعادة الأموال التي حُولت بأساليب غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية.

٤٦ - تولى السيد جومالا (إندونيسيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) **(A/C.2/56/L.8-L.14)**

مشروع القرار *A/C.2/56/L.10*

٤٧ - **السيد أليموف** (طاجيكستان): عرض مشروع القرار المعنون ”حالة الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣“ باسم مقدميه.

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١** (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/56/L.11*

٤٨ - **السيد مويني ميبودي** (جمهورية إيران الإسلامية): عرض مشروع القرار المعنون ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة'' باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(ب) **الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث** (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/56/L.12*

٤٩ - **السيد مويني ميبودي** (جمهورية إيران الإسلامية): عرض مشروع القرار المعنون ''التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو'' باسم مقدميه.

(د) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/56/L.9*

٥٠ - **السيد مويني ميبودي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعرض مشروع القرار المعنون ''اتفاقية التنوع البيولوجي''. وأشار إلى ضرورة تعديل الفقرة الرابعة من الديباجة على النحو التالي: ''**وإذ تحيط علما** بنتائج الاجتماع الثالث للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالوصول إلى المنافع وتقاسمها، الذي بحث سُبل الوصول الملائمة إلى الموارد الجينية والتقاسم المنصف والعادل للمنافع الناجمة عن استخدامها، المعقود في بون من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١،''.

(ز) **تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥**

مشروع القرار *A/C.2/56/L.8*

٥١ - **السيد مويني ميبودي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعرض مشروع القرار المعنون ''تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥''. وسلط الضوء على الفقرات التاسعة والثانية عشرة والثالثة عشرة من الديباجة والفقرات ٥ و ١٣ و ١٥، وأعرب عن أمله في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٥٢ - تولى الرئاسة السيد بارنويل (غيانا)، نائب الرئيس.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(*A/C.2/56/L.13* و *L.14*)

(أ) **الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة** (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/56/L.13*

٥٣ - **السيد زاري زاريه** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعرض مشروع القرار المعنون ''الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة''، قائلا إنه سيكون واحدا من أهم قرارات الأمم المتحدة التي تنظر فيها اللجنة. وأفاد بتقسيم جزء المنطوق إلى ١٤ فرعا بغية تيسير المناقشة.

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/56/L.14*

٥٤ - **السيد توتونتشيان** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعرض مشروع القرار المعنون ''التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية''، وأعرب عن أمله في أن يُعتمد بتوافق الآراء. ولفت الانتباه إلى الفقرة ٤ واستصوب إدراج إشارة فيما بعد في نص الفقرة الخامسة من الديباجة إلى البيان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ الذي سيصدر في غضون بضعة أسابيع.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٠.